المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي إطار نظري ومفاهيمي

إعداد:

د. التواتي صالح العابد
أستاذ مساعد - قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

أ. غازي بو حميد
محاضر - قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

الاستلام: 1.5.2025 القبول: 20.5.2025

المستخلص:

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مؤداها: إن الطبيعة المتغيرة لمفهوم المجتمع المدني تُعيق دور منظمات المجتمع المدني في تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، مما يتطلب تحليلا معمقا لمفهوم المجتمع المدني بأبعاده المتعددة، والتساؤل عمّا يُمكّن الدولة ومؤسساتها من التفاعل مع المجتمع المدني بشكل يفيد التنمية ويعزز قيم الديمقراطية.

وللتحقق من صحة الفرضية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة احتوت على نتائج الدراسة؛ ولقد جاءت المباحث على الشكل التالي:

المبحث الأول: المجتمع المدني والدولة.

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الدولة، التحول الديمقراطي، إطار نظري ومفاهيمي.

Abstract:

This study started from the premise that the changing nature of the concept of civil society hinders the role of civil society organizations in shaping the relationship between the state and society, which requires an in-depth analysis of the concept of civil society in its multiple dimensions, and the question of what enables the state and its institutions to interact with civil society in a way that benefits development and promotes the values of democracy.

To validate the hypothesis, the study was divided into three sections and a conclusion containing the results of the study; The detectives came as follows:

Topic 1: Civil Society and the State.

Topic 2: The concept of democratic transition.

Topic 3: The Role of Civil Society in Democratic Transition

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة ــوما تزالــ نقاشاً صاخباً ثرياً متنوعاً حول موضوع المجتمع المدني والإشكاليات المرتبطة به، حيث أصبح مفهوم المجتمع المدني مصطلحا حاضرا في كل مناسبة تناقش مفهوم الديمقراطية أو الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي؛ وقد زادت أهمية هذا المفهوم نتيجة تلك النزاعات التي طرأت في الفترة الأخيرة والمتعلقة بتطور الدولة.[1]

وكذلك بسبب التفاعلات الناشئة بينها وبين المجتمع، حيث تجري بلورة العلاقات بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتُبذل جهود فكرية للتأصيل النظري لتلك العلاقات.

«فالمجتمع المدني هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة، أي أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة، ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، ولكن لها دورا سياسيا يتمثل في المساهمة في التأثير على عملية صنع السياسة العامة وصياغة القرارات من خارج المؤسسات الحكومية، وعلى الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة باستثناء الأحزاب السياسية، فإنها تقوم بدور سياسي بارز يتمثل بثقافة المشاركة السياسية، وهو ما يدعم قيم التحول الديمقراطي، فضلاً عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عملياً وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية».[2]

إضافة إلى ما يتعلق بمهام المجتمع المدني في تطوير ثقافة تقوم على إبراز أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدي إلى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية، مما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في عملية صناعة القرار السياسي والتأثير على السياسات العامة للحكومة في مختلف المجالات.

المشكلة البحثية:

تهدف الدراسة إلى تحليل مفهوم المجتمع المدني عن كثب، وتحديد المداخل المختلفة لفهمه، والوصول إلى تعريف دقيق يوضح خصائصه والوظائف التي يقوم بها، ودوره في التحول الديمقراطي وبناء الدولة؛ وفي هذا الإطار يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

ما دور المجتمع المدني في الدولة وأثره في التحول الديمقراطي؟

تساؤلات الدراسة:

تنبثق عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية؛ هي:

ما مداخل مفهوم المجتمع المدني وأيها أكثر قدرة على إحداث التحول الديمقراطي؟

ما الخصائص الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني التي ترتبط مباشرة بعملية التحول الديمقراطي؟

(1) إيمان حسن: «المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي»، (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، الطبعة الثانية، 2017)، ص8.

(2) أيمن السيد عبد الوهاب: «المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي»، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص21.

كيف تطورت وظائف المجتمع المدني ودورها في إحداث التحول الديمقراطي؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن الطبيعة المتغيرة لمفهوم المجتمع المدني تعيق تقييم دور منظماته في التأثير على عملية التحول الديمقراطي في المجتمع، مما يتطلب تحليلا معمقا لمفهومه من خلال نظرة متعددة الأبعاد، مما يمكن الدولة من التفاعل الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني وقدرتها على إحداث التحول الديمقراطي بشكل يفيد تنمية الدولة.

أهمية الدراسة:

تقوم منظمات المجتمع المدني بدور مهم في التحول الديمقراطي والتنمية والتعبئة الاجتماعية في الدولة، ولذلك وجب فهم وتحليل أبعاد هذا الدور بشكل كامل، مع تحليل المداخل المختلفة لمفهوم المجتمع المدني وخصائصه الرئيسية ووظائفه المتغيرة، وذلك لأهمية منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي وفي تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، بغية صنع سياسات تخلق تعاوناً بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني بهدف التحول الديمقراطي.

أهداف الدراسة:

تحليل مداخل مفهوم المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي للدولة.

بيان الخصائص الرئيسية لمفهوم المجتمع المدني والمرتبطة ارتباطاً مباشراً بعملية التحول الديمقراطي.

تقييم دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في ظل الظروف السياسة المتغيرة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي:

وذلك بدراسة مفهوم المجتمع المدني من حيث النشأة والتطور للوقوف على ماهيته وخصائصه وعلاقته بالدولة والتحول الديمقراطي الحادث فيها.

2- المنهج الوصفي التحليلي:

والذي يعنى بتحديد المتغيرات المتعلقة بالمجتمع المدني وتحليل طبيعتها للوقوف على دورها في التحول الديمقراطي في الدولة.

التعريفات الإجرائية:

1.**تعريف الدولة:** عرف ماكس فيبر الدولة بأنها: «الوحدة السياسية التي تحتكر فيها الهيئة الحاكمة الاستخدام المشروع للقوة المادية في إطار إقليم محدد من أجل فرضها».[3]

2. **التحول الديمقراطي:** هو: «ذلك التغير في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي سواء باتجاه الديمقراطية أم بالاتجاه المعاكس، وهو يفترض الانتقال من حال إلى آخر من

(3) رنا مصطفي أبو عمرة: «فاعلية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ظاهرة الدولة الفاشلة في الفترة (2005- 2008)»، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010)، ص14.

خلال مجموعة من التفاعلات المستمرة التي تشمل الجوانب القيمية والتجسيديات العملية».[4]

3.**المجتمع المدني**: هو حق الأفراد والجماعات في تكوين تنظيمات تدافع عن حقوقهم ووجهات نظرهم تجاه الدولة وتجاه التنظيمات الاجتماعية الأخرى، ولهم حق الاختلاف في المواقف والتوجهات والتعبير السلمي والحضاري عن هذا الاختلاف».[5]

تم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : المجتمع المدني والدولة.

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: المجتمع المدني والدولة:

عند البحث عن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، نجد أن مدخل الدولة لدراسة مفهوم المجتمع المدني لا يميز بين الدولة والمجتمع المدني.

فاستناداً إلى أفكار المفكرين الكلاسيكيين مثل: (توماس هوبز وجون لوك) فإن مدخل الدولة لمفهوم المجتمع المدني يشير إلى الدور الرئيسي للدولة بأنه في الأساس حماية المجتمع، بمعنى آخر: إن المصلحة الذاتية هي التي تحرك البشر بطرق عدة، وإذا ما تركوا لطبيعتهم، فإن هذا سيؤدي في النهاية إلى الفوضى، وللقضاء على الفوضى قامت الدولة بفرض نوع من النظام للحفاظ على المجتمع.[6]

وهو ما يلمح إلى أن المجتمع المدني مرادف للدولة، فللسلطة العامة والمواطنين التزامات متبادلة، حيث يخضع المواطنون للسلطة، بينما تضمن السلطة حقوقهم الأساسية؛[7] بما يعكس مفهوم العقد الاجتماعي، حيث تحول البشر من حالة الطبيعة الفوضوية إلى المجتمع المدني، وبناءً عليه فإن المجتمع المدني هو الدولة.

ويرى (جان جاك روسو) أن العقد الاجتماعي شرط مسبق ضروري لتجاوز حالة الطبيعة الفوضوية، ومن خلال هذا العقد تم الاتفاق على الالتزامات المتبادلة بين الحكام والأفراد، ومع ذلك يحق للأفراد استعادة حريتهم الطبيعية عند خرق هذا العقد؛ وهنا يشير (روسو) إلى شرعية الدولة، ويشير أيضاً إلى أن المجتمع المدني هو الدولة التي انتقل إليها الأفراد من حالة الطبيعة.[8]

ولكن (أميل دوركايم) أضاف لمدخل الدولة فادعى أن المجتمع المدني يتكون من مجالات لها أفكارها وممارستها المتفردة، وتشمل هذه المجالات المجال العام الذي يشير إلى الدولة والأسرة

(4) محمد عز العرب محمد منيب: (2008)، «النخبة السياسية والتحول الديمقراطي في البحرين (1992- 2002م)»، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008)، ص54.

(5) محمد زاهي المغيربي: «بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي»، (ليبيا، بنغازي: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2005)، ص111.

(6) على عبود؛ حيدر ناظم محمد: «مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني: دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي»، (القاهرة، دار المنهل، 2011)، ص27.

(7) عبد الحليم رضا عبد العال: «المجتمع المدني: الدولة والمجتمع»، كلية الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثامن عشر (القاهرة، جامعة حلوان، 2005)، ص51.

(8) محمد سيد عبد الحميد خليل: «فاعلية مؤسسات المجتمع المدني (2011- 2016م)»، (القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص13، 14.

والجمعيات التطوعية والحركات الاجتماعية.[9]

بالإضافة إلى هذه المجالات التي يجمعها مصطلح المجتمع السياسي يشير (دور كايم) إلى أن المجال العام ـــأي الدولةـــ والمجال الخاص ـــأي الأسرةـــ لا ينفصلان؛ إلا أنه لا يكفي للإحاطة بمفهوم المجتمع المدني من مدخل الدولة أن نراعي الجانب السياسي فقط، وإنما يجب النظر إلى الدولة من جانبها الاقتصادي أيضاً.

لذلك عد (كارل ماركس) من أهم المفكرين الذين أنشأوا رابطاً بين المجتمع المدني والاقتصاد، حيث أعتبر أن المجتمع المدني هو ظاهرة مرتبطة بنهضة الدولة الحديثة، فهو ساحة للمنافسة الاقتصادية والصراع الطبقي وأداة لاستمرار واستغلال البرجوازية للبروليتاريا؛ وتشير أفكار (ماركس) إلى أن الدولة تقوم باستخدام المجتمع المدني لتدعيم وتعزيز الرأسمالية.[10]

كما رفض (ماركس) فكرة وجود مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة، ويمكن القول: كانت هذه الأفكار ذات أهمية في تشكيل ليس فقط السياسة الداخلية لبعض الدول ولكن أيضاً النظام الدولي ككل، ويمكن اعتبار أفكاره متداخلة لأنها تجمع بين بُعدي السياسة والاقتصاد كمدخل لمفهوم المجتمع المدني، كما يراه ساحة للصراع الطبقي والاقتصادي والسياسي تقوم الدولة باستغلاله لصالحها.

إلا أنه ومع ظهور حركات اجتماعية مختلفة في خمسينيات القرن العشرين ـــخاصة الحركات القومية في دول العالم الثالثـــ بدأ العلماء والمفكرون في الابتعاد عن مدخل الدولة بشقيه السياسي والاقتصادي لمفهوم المجتمع المدني والاتجاه إلى المدخل المجتمعي، فبدلاً من ادعاء ارتباط المجتمع المدني بالدولة أو جزء منها، بدأ العلماء في دراسة مفهوم المجتمع المدني باعتباره مجالاً خاصاً بحد ذاته منفصلاً ومنعزلاً عن الدولة، فلا يعتبر نقيضاً للدولة أو بديلاً عنها، بل هو كيان مستقل عن سيطرة الدولة، وقد أدى ذلك إلى إثارة نقاش علمي حول ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني ملزمة بهدف الحد من سلطة الدولة أم لا.[11]

ونظراً لطبيعة مفهوم المجتمع المدني المتغيرة من ناحية، ووظائفه المتعددة من ناحية أخرى، فقد تم اعتباره مجالاً يجمع فيه عددا وافرا من الجمعيات والأفراد ويسعى لتحقيق المصالح المشتركة.

لذلك عرف (هيرست) مفهوم النقابية بأنها: إدارة أكبر قدر ممكن من شؤون المجتمع من خلال جمعيات تطوعية تتمتع بالحكم الذاتي، كما تمنح الأولوية للحرية، لكنها تؤكد أن هذه الحرية لا يمكن متابعتها بفعالية إلا إذا انضم الأفراد إلى زملائهم، وبذلك فهي تعارض كلا من الدولة وفردية السوق الحرة، وتتفق مع مبادئ المنظمات الاجتماعية.[12]

أما (هيجل) وهو من أهم المفكرين الذين ناقشوا المجتمع المدني في كتابه (فلسفة الحق)، فقد قام بالتمييز بين الدولة والمجتمع المدني، وأشار إلى أن حياة الإنسان يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أجزاء الأسرة والدولة والمجتمع المدني، حيث يكون المجتمع المدني وسيطا بين الدولة والأسرة، فيعرفه (هيجل) بأنه: «مجال الحياة الاجتماعية حيث يكون للأفراد الحرية في

(9) أماني قنديل: «المجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، (لقاهرة مج3، ع9، 2003) ص74.
(10) أماني قنديل: «أي دور يلعبه المجتمع المدني؟ قراءة نقدية للواقع والأدبيات»، (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2011)، ص118.
(11) أماني قنديل: «دور المنظمات غير الحكومية في التنمية»، (أخبار البيان، 1999/6/10)، ص33.
(12) محمد سيد الحميد خليل: مرجع سبق ذكره، ص12.

التطلع إلى مصالحهم الشخصية ضمن الحدود المتفق عليها عالمياً».[13]

بالإضافة إلى ذلك ناقش (أنطونيو غرامشي) المجتمع المدني بطريقة مختلفة، وذلك بربط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم الهيمنة، فمن وجهة نظره ليست الهيمنة مجرد مسألة السيطرة الاقتصادية المؤسسية، ولكن الهيمنة الحقيقية هي السيطرة الأخلاقية ـــ السياسية، وفي هذا السياق تحقق الدول الرأسمالية الهيمنة بالاعتماد على الإجبار –المتمثل في المجتمع السياسي– والتراخي –المتمثل في المجتمع المدني–، ويقوم الأخير المدني بدور الرقابة على المجتمع السياسي؛ وأضاف (غرامشي): «إن مبدأ الفصل بين السلطات وكل ما أثاره من مناقشات وما تمخض عنه من مذاهب قانونية، هو نتاج للصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في فترة تاريخية، وتتميز هذه الفترة بنوع من التوازن غير المستقر بين الطبقات.[14]

وفي عام 1996 نشر الفيلسوف الألماني (يورجن هابرمس) سلسلة من المقالات يلخص المثل العليا للديمقراطية، وفي مقال بارز بعنوان: {بين الحقائق والمعايير: مساهمات في نظرية خطاب القانون والديمقراطية}، عرف المجتمع المدني بأنه: «مجال الإنتاج والتبادل الذي يشكل جزءاً من المجال الخاص، وهو بالتأكيد يختلف عن الدولة، إذ يشمل المؤسسات الاجتماعية والأهلية، وهي بذات الوقت قادرة على تمثيل مصالحها أمام الدولة من خلال المجال العام».[15]

علاوة على ذلك؛ لم ير العلماء الفصل بين الدولة والمجتمع المدني فقط، بل أكد آخرون مثل (لاري دياموند) على أن المجتمع المدني مستقل عن النظام السياسي استقلالا تاما، وهنا يشير (لاري) إلى الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى ذلك يضيف أن هيمنة النظام السياسي والأحزاب السياسية على المجتمع المدني يؤدي إلى فقدان الهدف الأساسي للمجتمع المدني ويعيق تلك المؤسسات عن القيام بدورها ويُفقدها العديد من قدرتها.

كما يتفق منظرو السياسة في القرن العشرين على أهمية المجتمع المدني ودوره الهام في تحقيق الديمقراطية وزيادة الوعي المجتمعي، مما يؤدي إلى تكوين مجتمع قادر على اتخاذ قرارات سياسية بشكل أفضل وعلى المشاركة السياسية، ودفع الحكومات إلى أن تكون أكثر مسؤولية.

وعلى الرغم من الإسهامات العلمية المتعددة للوصول إلى تعريف دقيق للمجتمع المدني، فقد اتفق معظم المنظرين على عدة خصائص رئيسية لمنظمات المجتمع المدني:[16]

1. تعمل داخل الإطار القانوني للدولة.
2. لا تسعى إلى السلطة، رغم قيامها بدور سياسي وذلك بنشر الوعي والثقافة السياسية والمشاركة السياسية.
3. ديناميكية؛ أي أنها ذات طابع متغير، فتتغير فيها العضوية دائماً، ويبرز فيها القادة حسب متطلبات المناسبة، وتتأثر مطالب مجموعات المجتمع المدني بقدر ما تتغير سياسات الدولة.
4. التطوعية؛ حيث أن القرار بشأن عضوية وتشكيل قيادة مجموعات المجتمع المدني ينبع من

(13) المرجع السباق: ص35.
(14) عبد الحليم رضا عبد العال: مرجع سبق ذكره، ص35.
(15) نوار ثابت: «الفضاء العام عند يورجن هابرمس: البحث في المفهوم التحولات التاريخية»، مجلة جامعة النجاح الوطنية قسم العلوم الإنسانية، (فلسطين، مجلد 33، عدد 3، آذار/مارس2019)، ص26.
(16) أماني قنديل: «دور المنظمات غير الحكومية في التنمية»، مرجع سبق ذكره، ص7، 8.

الإرادة الحرة للجهات الفاعلة المعنية.

5. العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة أو القبيلة أو الطائفة أو المذهب أو الدين.

6. اللاعنف؛ فمنظمات المجتمع المدني لا تستخدم العنف الجسدي في السعي لتحقيق أهدافها.

أما فيما يخص الوظائف الرئيسية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني بصورة عامة، فهي عند (كينجسلي) كالآتي: [17]

أولاً: إحداث الوعي العام، حيث تشارك منظمات المجتمع المدني في تثقيف المجتمع بشأن الموضوعات المتعلقة بالسياسة أو غير المتعلقة بها.

ثانياً: تشارك منظمات المجتمع المدني في مشاريع التنمية وقد تشمل هذه المشروعات الوقاية من الأمراض واكتساب المهارات والتمكين.

ثالثاً: تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً فيما يتعلق ببناء السلام، حيث إنها تقوم بمساعدة المجتمعات التي تمزقت بسبب الصراعات السياسية أو الحروب.

رابعاً: تقوم منظمات المجتمع المدني بدور مهم في دعم الديمقراطية وخاصة في مرحلة التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي:

إن التحول الديمقراطي عبارة عن عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية، من خلال عمليات وإجراءات شتى، وترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية؛ ويعد مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم المحورية المتداولة في الأدبيات السياسية الراهنة، وقد أثار هذا المفهوم اهتمام الكثير من الباحثين منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن، للبحث عن أسبابه وسماته كونه ظاهرة شهدتها دول عديدة بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة.

يشير لفظ (التحول) في اللغة إلى التغير أو النقل، فيقال: حوّل الشيء أو غيّره أو نقله من مكان إلى آخر أو غيّره من حال إلى حال.[18]

وتعد عملية التحول بمعنى الانتقال المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويم دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

ولقد تعددت تعريفات التحول الديمقراطي اصطلاحيا؛ وكان من أهمها:

1. هو التغير في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي سواء باتجاه الديمقراطية أو بالاتجاه المعاكس، وهو ما يفترض الانتقال من حال إلى آخر من خلال مجموعة من التفاعلات المستمرة التي تشمل الجوانب القيمية والتجسيدات العملية. [19]

2. يعرفه (دانكوارت روستو) بأنه: «عملية اتخاذ قرار تساهم فيها ثلاث قوى ذات مواقع مختلفة، هي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف

(17) سيد فراج: «منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان في مصر»، (مصر: الجمعيات الأهلية في محافظة الإسماعيلية، 2010)، ص23 ، 24.

(18) إبراهيم مصطفى وآخرون: «المعجم الوسيط»، (القاهرة، مطبعة مصر، 1960)، ص216.

(19) محمد عز العرب محمد منيب: مرجع سبق ذكره، ص52.

الأخرى، وتتحدد النتيجة في النهاية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع».[20]

3. بينما يعرفه (شومبيتر) بأنه: «عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبقها من قبل أم امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل، أي هو عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى ديمقراطي مستقر».[21]

ويمكن القول: إن عملية التحول الديمقراطي عملية مستمرة ذات ثلاثة عناصر أساسية؛ هي:[22]

1. الاستعداد والتأهب، حيث تزداد خلاله حدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد استمرار وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي.
2. ظهور إجماع حول ضرورة التغيير وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية وفي مقدمتها إنشاء وتفعيل دور البرلمان.
3. تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية.

ومن خلال العناصر السابقة يمكن الوصول إلى تعريف شامل للتحول الديمقراطي تتبناه الدراسة، وهو: «عملية تعني الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلى أخرى ديمقراطية»، ويعني هذا بدوره تطبيق عدة خطوات أو تبني عدة سياسات تؤكد هذا التحول، من أهمها: احترام الدستور وسيادة القانون، ووجود مجلس تشريعي منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة والإعلام، والتعددية السياسية والحزبية، وفعالية المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان.

ويجب التمييز بين مفهوم التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي، إذ بينهما علاقة طردية، بمعنى آخر: كلما كان الثاني على درجة عالية من القوة زادت فرص احتمال الأول، فالتحول الليبرالي هو الذي تبدأ به عملية الانتقال، ويلاحظ في التجارب التي شهدتها الأنظمة السلطوية وجود تحول ليبرالي يسبق ويمهد للتحول الديمقراطي.[23]

مراحل التحول الديمقراطي:

إن التحول الديمقراطي عملية معقدة تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها من الناحية النظرية ولكنها تتداخل واقعياً، وهذه المراحل هي:[24]

1. مرحلة انهيار النظام السلطوي: وهي المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي، ولا يشترط في هذه المرحلة أن يعقبها حدوث تحول للنظام الديمقراطي، إذ يمكن أن يكون التحول لنظام سلطوي آخر.

(20) بلقيس أحمد منصور: «الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن (1991- 2001)»، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003)، ص24.

(21) إكرام بدر الدين: «اتجاهات التحول الديمقراطي في آسيا»، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2002)، ص1، 2.

(22) إيمان حسن: مرجع سبق ذكره، ص48.

(23) إكرام بدر الدين: مرجع سبق ذكره، ص21.

(24) علي سعيد المري: «التحول الديمقراطي في دولة قطر (1995- 2004)»، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006)، ص44، 46.

2. **مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:** وهي المرحلة التي يحدث فيها التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والإصلاحات الجديدة، وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي، والذي يعد مقدمة للتحول الديمقراطي، إذ نجد تنازلات معينة من قبل القيادة السياسية الحاكمة مع الحفاظ على السمات الرئيسية للنظام السلطوي القائم، وفي نهاية هذه المرحلة يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة من قبل القيادة السياسية الحاكمة، خاصة مع المطالبة بمرحلة أعلى من مراحل التحول الديمقراطي.

3. **مرحلة التماسك الديمقراطي** -مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي-: وفي هذه المرحلة يتخلص النظام السياسي من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، ويسود الاعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقائه.

4. **مرحلة النضج:** وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان، وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، بمعنى آخر: فإن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمواطنين.

أسباب التحول الديمقراطي:

يمكن القول: إن هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية تدفع نحو التحول الديمقراطي:

أولاً/ العوامل الداخلية:[25]

1. **انهيار شرعية النظام السلطوي:** وعادة ما يرتبط ذلك بفشله في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2. **التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية:** حيث تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، وكذلك نجاح أو فشل التحول.

3. **الثقافة السياسية:** إذ تلعب الثقافة السياسية دوراً حاسماً في تحديد اتجاه وسرعة التحول الديمقراطي، وقد مثل عام (1989) نقطة تحول حضاري وثقافي تجاه الاهتمام بالثقافة السياسية الديمقراطية الغربية.

4. **درجة النمو الاقتصادي:** حيث جددت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي الاهتمام بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تعبئة اجتماعية تدفع بدورها نحو تعبئة سياسية تؤدي إلى التحول نحو الديمقراطية.

5. **نمو المجتمع المدني:** إذ يؤدي فالمجتمع المدني دوراً مهماً في دفع النظام السياسي نحو تبني عملية التحول الديمقراطي وتوسيع المساحة المخصصة للحقوق والحريات المدنية والسياسية.

ثانياً/ العوامل الخارجية:

يرى كثير من المحللين أن للعوامل الخارجة عن مجال سلطة الدولة أثر في إحداث التحول الديمقراطي، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1. **التغير في النظام الدولي:** فمع انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة

(25) هالة جمال ثابت: «ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا»، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002)، ص41.

الأمريكية بقيادة النظام العالمي، بدأت تتبنى سياسات تتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان ونشر القيم الثقافية المرتبطة بالديمقراطية، وذلك بدعوى حماية القيم الغربية الديمقراطية من الإرهاب والإرهابيين، وقد لجأت في سبيل تحقيق ذلك إلى استخدام القوة العسكرية كما هو الحال في أفغانستان والعراق، كما لجأت إلى الربط بين المساعدات الاقتصادية وبين تحول النظم الدكتاتورية نحو الديمقراطية.[26]

2. **المنظمات الدولية:** حيث تمارس المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً مهماً في تحول النظم الدكتاتورية نحو الديمقراطية عن طريق الربط بين المساعدات الاقتصادية ومعدل الإصلاحات السياسية في النظم السياسية الدكتاتورية أو حديثة التحول نحو الديمقراطية.[27]

3. **ظاهرة العدوى:** ففي ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وتشابك العالم ازداد تأثير العامل الخارجي في إحداث التحولات الديمقراطية في العديد من النظم السياسية، فسقوط النظم الشمولية أو السلطوية في كثير من دول العالم كان عاملاً محفزاً للمطالبين بالديمقراطية في النظم السلطوية أو الشمولية الأخرى.

أنماط التحول الديمقراطي:

هناك أنماط متعددة من التحول الديمقراطي، كـ:

1. **التحول من أعلى:** وتلعب النخبة السياسية دوراً حاسماً في هذا النمط خاصة في الأنظمة الدكتاتورية، حيث تتم عملية الانتقال الديمقراطي بمبادرة من داخل النظام التسلطي دون تدخل من جهات أخرى، سواء كانت قوى المعارضة أم المجتمع ككل، وبوجه عام يتسم هذا النمط بنوع من الخداع ومن ثم عدم التأثير الجوهري على المسار الديمقراطي، إذ غالبا لا تكون عملية التحول حقيقية.[28]

2. **التحول عن طريق التفاوض - التحول الإحلالي:** وتتم عملية التحول الديمقراطي بدرجة أساسية عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، ولن تتضح في نمط التحول الإحلالي مؤشرات التقدم في اتجاه الترسيخ الديمقراطي إلا إذا تضمنت المرحلة الانتقالية مفاوضات واتفاقيات بين نخب النظام التسلطي ونخب المعارضة، وقد تقود الاتفاقيات والمواثيق بين النخب الحاكمة والمعارضة إلى ديمقراطيات محددة.[29]

3. **التحول من خلال الشعب -التحول إلى أسفل-:** يُعد هذا النمط أكثر الأنماط اتساماً بالعنف، ويقصد به التحول الديمقراطي الذي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة، وانتشار أعمال الاحتجاجات والتنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة، وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعاً لتفاقم الموقف لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.[30]

(26) صلاح سالم زرنوقه: «أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث»، مجلة السياسة الدولية، (عدد 122، أكتوبر 1995) ، ص71.

(27) هالة جمال ثابت: مرجع سبق ذكره، ص60.

(28) محمد عز العرب، مرجع سبق ذكره، ص59- 60.

(29) حمدي عبد الرحمن: «ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل»، مجلة السياسة الدولية، (عدد113، يونيو 1992)، ص18.

(30) بلقيس أحمد منصور: مرجع سبق ذكره، ص40.

4. **نمط التدخل الأجنبي:** يحدث هذا النمط إذا كانت هناك تدخلات وضغوط من جانب أطراف أجنبية، وإضافة إلى الشكل العسكري، فقد كان نفوذ الدول والمؤسسات الدولية المانحة للإعلانات الاقتصادية قوياً ومؤثراً في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة.[31]

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي:

برزت علاقة المجتمع المدني بعملية التحول الديمقراطي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وقد اعتبرت العديد من الأدبيات المجتمع المدني قاطرة لعملية التحول الديمقراطي، انطلاقاً من وجود رابط بينه وبين العديد من الكيانات الوسيطة التي تتفاعل مع السلطة التنفيذية، لا سيما جماعات المصالح.

ويمكن تحديد مداخل دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي من خلال مستوى تحليل أساسي يتمثل في دراسة وظائف المجتمع المدني، وذلك على النحو الآتي:

1- القدرة على الحشد والتعبئة الشعبية:

يبدو دور المجتمع المدني واضحاً في هذه العملية من خلال قدرته على تمثيل المواطنين وتفعيل أطر مشاركتهم ومسؤوليتهم المجتمعية، ويتطلب نجاح وفعالية هذا الدور ضرورة توفر شرط أساسي يتمثل في تحريك المجتمع المدني لنشر القيم المدنية، مثل: المشاركة السياسية والمواطنة والمحاسبة والشفافية، والتي تعد مدخلاً أساسياً لتأسيس مجتمع ديمقراطي ينتهي بقيام دولة مدنية.[32]

2- ضمان وتعزيز ثقافة سياسية ومدنية داعمة للتحول الديمقراطي:

إن إرساء قواعد الديمقراطية وتكريسها في نسق سياسي يتطلب الارتقاء بالثقافة السياسية لهذه المجتمعات لتصل إلى مستوى الممارسة العلمية لأسس الديمقراطية ومبادئها المتمثلة في تداول سلمي للسلطة، واحترام الرأي الآخر، والاستعداد لقبول الحلول الوسطية والتوافقية، إضافة إلى تلك القيم التي يمكن وضعها في إطار ما يعرف بـ(الثقافة المدنية) التي تشير إلى المشاركة السياسية وإلى الثقافة الاجتماعية والتعاون والتفاعل بين أفراد المجتمع.

ومن ثم يتضح ارتباط فاعلية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بمدى توفر القيم المدنية لدى منظماته، واعتماده على نشر وتدعيم الثقافة المدنية بين المواطنين، الأمر الذي يؤكد على محورية الجانب القيمي، سواء فيما يتعلق بآليات الانتقال أو فاعلية تحرك المجتمع المدني؛ ويبرز في هذا الإطار التأثير الواضح والكبير للعوامل الخارجية أو الدور الدولي في دعم دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فقد كان لتنامي قيم الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان أثره الواضح في تزايد دور المنظمات الأهلية التطوعية في ترسيخ هذه القيم ونشرها في مجتمعاتها المحلية.[33]

ولعل أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني والقدرة على استمرارية والفاعلية في

(31) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: «السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر الدولة»، سلسلة دراسات عالمية، (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 34، 2001)، ص63، 64.

(32) أيمن السيد عبد الوهاب: مرجع سق ذكره، ص108- 109.

(33) أماني قنديل: «سلسلة كتيبات بناء القدرات»، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2009)، ص14.

الوطن العربي هو التحدي الديمقراطي، فالديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي، بقدر ما هي أسلوب في الحياة تزداد نجاعته بقدر شموله لكافة مجالات المجتمع، في المؤسسات والمدارس والنوادي والمصانع والنقابات والجامعات وأشكال التنشئة والتنظيم والإدارة ... إلخ.

ففي ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي عام 1983م، برزت عدة محاولات لتعريف الديمقراطية من منظور عربي، فشدد (جورج قرم) على عدة نقاط في تصوره للديمقراطية، هي: أهمية الفرد، حرية الإبداع الحضاري، إمكانية التعبير عن رأي الفئات الاجتماعية المختلفة، استقلال المثقفين تجاه السلطة، وكلها غائبة في المجتمع العربي حسب رأيه.[34]

فلابد للمجتمع المدني من إطار تنظيمي يقوم أساساً على التراضي بين مكوناته، فيسود المجتمع نوع من الثقافة المدنية، أي تقبّل الآخر واحترام وجهة نظره، وأن يسود التسامح و التعاون والإدارة السلمية عند تناول الموضوعات الخلافية؛ لذلك ركزت بعض التجارب التي قام بها السلوكيون على دراسة التنظيم غير الرسمي الذي يتكون بين الأشخاص ولا يصدر بقرار رسمي أو أن يكون للإدارة العليا دخل فيه، فمنطق السلوكيون لا يركز على كيفية تصميم المنظمات ولكن على دينامكية المنظمات في الممارسة العملية. [35]

كما إن قدرة المجتمع المدني على الفاعلية والتأثير مرتبطة ارتباطاً جوهرياً بقدرة المجتمع على التحول نحو مزيد من الديمقراطية الشاملة، التي توازن بين الحرية والعدالة، وبالتالي بين الفرد والجماعات والطبقات في نسيج اجتماعي متماسك.

ولقد توصل (إسماعيل صبري عبد الله) إلى أن جوهر الديمقراطية يكمن في عدة أمور، هي: تأمين حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، وحماية الحريات العامة، والضمانات الدستورية، وتعدد الاتجاهات السياسية، وإمكانية تداول السلطة؛ ولن تستقر هذه الأمور إلا بإحداث تغيير في البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة، لتصفية مراكز السلطة التقليدية.[36]

إن الديمقراطية تتجسد في أي مجتمع بإقامة نظام سياسي يضمن حقوق جميع المواطنين وخاصة فيما يتعلق منها بالتمثيل عن طريق الانتخابات الحرة والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها، وفى إيجاد الأطر القانونية والدستورية التي تؤمن حرية الرأي والتعبير والمعتقد والتجمع والتنظيم والتعبئة، وفي عدم التمييز على أساس اثني - ديني أو عرقي أو عنصري أو غير ذلك من الانتماءات، ويتمثل بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية ـــ النقابات، الأحزاب، الاتحادات، الجمعيات المهنية ـــ التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها، حديثة كانت أو تقليدية، لذلك اعتبر البعض أن المجتمع المدني يكون فعالاً بقدر ما يعتمد من مفاهيم التعدد واحترام حق الاختلاف والمبادرات الخاصة والتعايش بين مختلف القوى المتصارعة[37] .

ما نتحدث عنه إذاً هو مدى حضور الإنسان في الحياة العامة، فالمجتمع المدني لا يقوم

(34) حليم بركات: «المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأصول والعلاقات» (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2009)، ص 108.

(35) سيد الهواري: :التنظيم: الهياكل والسلوكيات والنظم»، (القاهرة، مكتبة عين شمس، ط4، 1988)، ص19 .

(36) على الدين هلال وآخرون: «الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، (بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص 80

(37) على الدين هلال وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص121، 122.

بوظائفه دون وجود دولة قوية، وليس المقصود في الحديث عن المجتمع المدني أن يكون بديلاً عن الدولة، ولكن لابد من أن تكون الدولة قانونية وشرعية وممثلة للشعب، وخاضعة للمحاسبة، والتداول والمساءلة.

كما لا يقصد بالحديث عن أزمة المجتمع المدني إضعاف الدولة والحلول مكانها، كذلك ليس المقصود تغييب المجتمع وإلغاء المواطنة في ظل الدولة، فالمجتمع ليس قبائل وطوائف وجماعات وقوات ضاغطة تعمل لمصلحتها الخاصة على حساب المصلحة العامة، لذلك كان لزاما وجود دولة قوية تمثل إرادة الأمة؛ كما ليس من حق الدولة من ناحية أخرى احتكار السلطة وتعطيل دور المواطن والخروج على القانون وتعطيل قوة المجتمع عن ممارسة وظائفه الحيوية[38].

إن العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالديمقراطية هي علاقة عضوية وجوهرية، فانطلاق المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة للعب دور محوري في الحياة السياسية يتطلب التحرر من استبدادية وسلطوية الدولة، والحد من هيمنتها على كافة وظائف المجتمع وشؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولا يتم ذلك دون قيام أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، وخاصة حرية التعبير والنقاش والتنظيم والمشاركة في تحمل المسؤوليات الكبرى.

وليبدأ المجتمع المدني بالتكون لابد من حصول وعي شعبي ذاتي، ونشوء حركات اجتماعية تحررية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز انتشار مثل هذا الوعي وتبلوره، فتبدأ عملية التغيير بالتحول من وجود شعب منشغل بذاته وشؤونه المعيشية اليومية إلى شعب يرفض واقعه الاستعبادي، ويلتزم بمهمات تغييره من خلال مؤسساته المستقلة؛ ومن أهم شروط هذا التحول ألا يقتصر الرفض على الجزئيات بل يشمل الأسس والمنطلقات، غير أن المجتمع العربي يعيش مرحلة انتقالية طال أمدها، ويعاني انقسامات حادة على مختلف الأصعدة، بمعنى آخر: إن المرحلة التي يعيشها المجتمع العربي هي أقرب إلى حالة الصراع منها إلى حالة الاستقرار والتفاهم حول أسس التغيير ومطلقاتها.[39]

كما أن هناك علاقة عضوية بين تطبيق حقوق الإنسان والقدرة على تنشيط المجتمع المدني والديمقراطية والتنمية، حيث أقرت الكثير من المواثيق الدولية أن للإنسان حقوقاً أساسية، على رأسها الحق في الحياة والحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في المحاكمة العادلة، وحقوق أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية، كذلك أقرت له حريات أساسية، منها: حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية التنظيم والمشاركة في الحياة العامة.

وتعد المساواة أمام القانون من أهم مبادئ الديمقراطية، وكذلك حرية التعبير والتنظيم والاقتراع العام، وحكم الأغلبية القائم على الاتفاق العام، والمناقشات عند اتخاذ القرارات، والمنافسة المفتوحة عند تولي منصب عام شاغر، والتمثيل السياسي الواسع، والمساءلة، واستجابة صانعي القرار وإمكانية الوصول إليهم، وتحرر الأطراف والقوى الفاعلة من القيود الداخلية والخارجية.[40]

أما عن مكونات الديمقراطية، فيمكن الإشارة إلى أربع مكونات أساسية، وهي:

- انتخابات حرة نزيهة كأساس لتولي المناصب العامة والرقابة الشعبية على الحكومة.

(38) المرجع السابق: ص560.
(39) على الدين هلال وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 572.
(40) المرجع السابق: ص 557.

- حكومة مسئولة وضمانات للمساءلة العامة والمستمرة لأصحاب المناصب.
- حريات وحقوق سياسية ومدنية بما يكفي لتمكين المواطنة وبناء رأي عام حر.
- تجمع ديمقراطي وثقافة قائمة على التسامح والتعايش والمشاركة ونبذ العنف.[41]

ومن ثم تشير عملية التحول الديمقراطي إلى ثلاث أمور مهمة، وهي:

1. تتضمن عملية التحول الديمقراطي إعادة بناء التحالف بين القوى الاجتماعية، وإعادة تعريف وتحديد العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، بين المركز والهامش، فهي بمثابة ملخص مكثف للصراعات والتحالفات الاجتماعية والسياسية في مجتمع ما.
2. إن دراسة عملية التحول الديمقراطي تفتح الباب لتحليل العلاقة بين الديمقراطية الليبرالية التي هي مزيج من مفاهيم الحريات السياسية وتعدد الأحزاب وتقييد سلطة الحاكم في المجال السياسي، وبين مفاهيم حرية السوق والملكية الخاصة في المجال الاقتصادي.
3. تثير عملية التحول الديمقراطي قضية متطلبات وشروط النظام الديمقراطي، من حيث النشأة والاستمرار والاستقرار، وقد تركز الاهتمام على كيفية إعادة بناء الديمقراطية، والبيئة المناسبة لها.

ويقصد ببناء الديمقراطية إدخال المفاهيم والممارسات التنافسية على أساس مؤسسي في المجتمع، ولهذا الإدخال أكثر من جانب، قانوني: يرتبط بالاعتراف بتعدد الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وقيمي ثقافي: يتعلق بتوزيع السلطة ووجود الرقابة المتبادلة، وبروز مراكز مختلفة للنفوذ والقوة.[42]

إن مفهوم التحول الديمقراطي للوصول إلى الديمقراطية يشمل إجراء تعديلات دستورية وتنظيمية، وكذلك قيمية وفكرية، وإعادة توزيع السلطة والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيها، وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، وخلال هذه العملية فإن الجسم السياسي والاجتماعي ينتابه قدر من التغيير، فتحل مكان القيم التي تسود نظم الحزب الواحد قيم التعدد والتنوع والتنافس، ويحل محل أنماط الدولة ذات الطابع السلطوي أنماط أكثر تعقيداً وذات أبعاد متعددة تتضمن بناء التحالفات والشبكات والوصول إلى حلول وسطى.[43]

إن أجندة التحول الديمقراطي تتضمن عادة جوانب مؤسسية وثقافية واجتماعية، ترتبط بالمؤسسات والأحزاب والجمعيات أو السلطات الرئيسية: البرلمان والسلطة التنفيذية والقضاء، كما ترتبط بالجوانب الثقافية كالتنشئة والتعليم والوعي السياسي وخلق السياق العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الملائم لعملية التحول ومتطلباته؛ ولكي يكون التحول الديمقراطي حقيقياً يجب أن يكون مصحوباً بعدة مؤشرات، وهي على النحو التالي:

1- توسيع نطاق دور المجتمع المدني:

إن التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التحول الديمقراطي يكمن في القدرة على تطوير

(41) على الدين هلال وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 4.
(42) علي الدين هلال: «حول مفهوم التحول الديمقراطي، مجلة النهضة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد7، عدد2، أبريل 2006)، ص 13، 14.
(43) حليم بركات: مرجع سبق ذكره، ص 12.

العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحديد موقع المجتمع المدني من هذه العلاقة، فكلما زادت استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة من حيث النشأة والتنظيم والتمويل، كلما ساعد ذلك على إرساء قواعد الديمقراطية في المجتمع. (44)

2- التداول السلمي للسلطة:

إن التداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية المتعددة هو الحد الفاصل بين الحكم الديمقراطي والدكتاتوري، ويشمل التداول السلمي للسلطة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعندما يغيب مبدأ تداول السلطة سلمياً يحدث أحد أمرين: فإما أن تورث السلطة داخل العائلة أو داخل الحزب الحاكم، وإما يكون التداول قسريا وعنيفا عبر الانقلابات، سواء أكانت انقلابات مقتصرة على النخبة الحاكمة، أو انقلابات عسكرية تفرض تداول السلطة بما يؤدي إلى زعزعة الأمن الوطني والاستقرار السياسي ووحدة البلاد. (45)

3 - انتخابات حرة ونزيهة:

إن الانتخابات قاعدة قيام الديمقراطية، فإذا غابت أو تشوهت كانت الديمقراطية نفسها ناقصة، ولقد أصبح من مكونات الثقافة العالمية في النظم الديمقراطية أن يكفل النظام الانتخابي حق الترشيح، وحق الانتخاب لكل من يبلغ السن القانونية، أي تجري عملية التصويت بعدالة وشفافية بما يتجانس مع مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين والأحزاب المشاركة في الانتخابات، وأن تجري تحت إشراف نزيه(46).

4 - التعددية الحزبية:

إن الحياة السليمة هي عماد أي نظام سياسي حديث، فيقوم على التعددية والانفتاح والتنافس السلمي الحر بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع، كما يقوم على قاعدة التكافؤ والمساواة الدستورية والقانونية، فمشاركة المجتمع في العملية السياسية لا تتأتى بدون أطر حزبية تنظمها وتفتح لها قنوات شرعية للتعبير عن المطالب أو المصالح بصورة تتجاوز المصالح الفئوية الضيقة أو الانتماءات الأولية التقليدية كالعائلية أو العشائرية أو القبلية، فليست الأحزاب إطاراً لتجميع المصالح والتعبير عنها فقط ـــأي إطار لتوسيع قاعدة المشاركة السياسيةـــ بل هي أيضا وسيلة أساسية للتحديث في مجال البناء الديمقراطي ببعديه الثقافي والمؤسسي، وبدون تلك الوظيفة التحديثية تصبح الأحزاب إطاراً فارغاً من المضمون.(47)

5- التوازن بين السلطات:

إن سيادة الشرعية الدستورية تعني توزيع السلطة بين الجهات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، بحيث لا تعد حكراً على أحدها دون الآخر، وبالتالي فإن تركيز القوة والصلاحيات في سلطة من السلطات يعد خللاً هيكلياً في التنظيم الدستوري يؤدي إلى الاستبداد، كما

(44) أيمن عبد الوهاب: «المجتمع المدني العربي: السمات العامة وإشكاليات الفاعلية»، (الإسكندرية، مؤتمر الإصلاح، 2004)، ص194

(45) حسنين توفيق: «الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية»، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت، عدد23، 2003)، ص 13

(46) على الصاوي: النظم الانتخابية في الدول العربية نظرة مقارنة، مؤتمر النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم العربي، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002)، ص 60.

(47) هالة مصطفى: «تجديد الأحزاب بين عودة الروح وعودة الوعي» مجلة الديمقراطية، (القاهرة، عدد 17 يناير 2007)، ص 8.

لا يعني الفصل بين السلطات الثلاث غياب التعاون، بل هو ضروري لضمان سير عملها في أداء الوظائف الدستورية، بما يفسح المجال لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل بانتظام وفاعلية لتحقيق التنمية الشاملة التي تصبو إليها كل المجتمعات.[48]

6 - تحول اقتصادي مصاحب للتحول السياسي:

إن دراسات الاقتصاد السياسي أكدت مقولة: إن الليبرالية الاقتصادية القائمة على اقتصاد راسخ يمكن أن تخلق قوى اجتماعية قادرة على تحجيم الأنظمة التسلطية، ولذلك أصبح من المسلم أن تقود الليبرالية الاقتصادية إلى تعددية سياسية تسمح بإيجاد نقل مضاد لسلطة الدولة، وبالتالي فإن التحول الحقيقي هو الذي يفضي إلى إصلاح اقتصادي حقيقي، حيث أن سيادة القانون والمساءلة والمحاسبة تسهم في إيجاد بيئة مناسبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وكلاهما يشكلان مكوناً رئيسياً لتعزيز التنمية ويصلان بالمواطن إلى العيش الكريم والمساواة، وامتلاك حاجاته الضرورية دون أن يكون مكبلاً بها بشكل يؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية.[49]

إن مستقبل المجتمع المدني في ظل الديمقراطية يتوقف على مسار تجربتها السياسية، وما أدت إليه تلك التجربة من محصلة في مجال المشاركة السياسية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية، كما يتوقف على نوعية التجانس المجتمعي القائم في كل من السلطة والمجتمع وعلاقتهما الداخلية وارتباطاتهما الخارجية، ومن ثم فإن الديمقراطية لابد وأن تأتي في إطار كيان مجدد، ومجتمع يتحرك فيه الأفراد والجماعات ويتفاعلون ضمن إطار منظومة قانونية وأعراف تقليدية وظروف عامة تخص ذلك الكيان، وتحدد علاقة الحاكم بالمحكوم وتؤثر في علاقة السلطة بالمجتمع والتفاعل بينهما.

لذلك فإن ثمة صلة وثيقة بين المجتمع المدني والديمقراطية، وذلك لأن الديمقراطية منهج وقواعد للحكم تنظم إشكالية السلطة، وذلك من خلال الإدارة السلمية للصراع أو التداول السلمي بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، وهو الأساس المعياري للمجتمع المدني، لأن منظمات المجتمع المدني هي من أهم قنوات المشاركة الشعبية والتأثير في القرار السياسي، فهذه المنظمات هي القنوات التي يجري عبرها التنافس، ويمر من خلالها الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع القرارات السياسية واتخاذها. [50]

فإذا كانت الديمقراطية تشكل إسهاما أكبراً في الاعتراف والمحافظة وحماية الرأي والمعتقد والاحتكام إلى الشعب، فضلاً عن المساواة السياسية والقانونية للمواطنين، فإن المجتمع المدني يحترم حق المواطنين في التنظيم والاجتماع والمعرفة والشفافية والتسامح.

فالديمقراطية لا تنحصر في بعض الممارسات السياسية كالتعددية وتنظيم الحكم واختيار الحكام من خلال الانتخابات، لكنها تفترض (دمقرطة) المجتمع من خلال تفعيل المجتمع المدني، فالأخير هو من يدفع نحو الديمقراطية، فلا وجود لها إلا بوجود منظمات مجتمع فعالة، واضطلاعها بالدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة، وتمثيلها في

(48) نبيل عبد الفتاح: «القضاء والسلطة التنفيذية والسعي للاستقلال»، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، 2006)، من 13.
(49) المرجع السابق: ص20.
(50) نجوى إبراهيم محمود: «الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني» مجلة الديمقراطية، (القاهرة، عدد4، أكتوبر 2001)، ص28.

أجواء ديمقراطية سليمة. [51]

إن المجتمع المدني يظهر بصيغة التحفيز على القيم الإنسانية النبيلة المتمثلة في التضامن والتعاون والتعددية والتسامح والاحترام المتبادل، مثلما هي الديمقراطية بما توفره من آلية سليمة لإدارة الخلافات والصراعات، فضلاً عن أنها تمارس دورا في التنشئة السياسية رافد للثقافة السائدة؛ لذلك يناط بمنظمات المجتمع المدني أدوار ووظائف عدة؛ أهمها [52] :

1- الوظيفة السياسية:

تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بالعمل ضمن هذا الإطار، من خلال تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم، وتساهم في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتطوير مشاركة المواطنين بشكل عام في الرقابة على شؤون الحكم، كما يمكن لهذه المنظمات أن تكون أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط السلوك.

2- الوظيفة الاجتماعية:

حيث يتوزع عمل منظمات المجتمع المدني في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية، وتسعى إلى الارتقاء بالمجالات التي تعمل نحو الأفضل، فهناك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في شتى الميادين، فمنها منظمات أنشئت للدفاع عن حقوق الإنسان، وأخرى لرعاية المسنين ورعاية الطفولة ... إلخ، فضلاً عن منظمات ينصب عملها في مجالات الإغاثة وحماية ضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

3- الوظيفة الاقتصادية:

كما تسعى بعض منظمات المجتمع المدني إلى توفير أحسن الظروف للمجتمعات الإنسانية بغية الاستفادة منها، دون أن تهدف إلى تحقيق الربح المادي، فهي تعمل على تنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، لا سيما مع الفراغ الذي تركه انسحاب أو تقاعس أو إهمال الدولة للأدوار والوظائف التي هي من صميم اختصاصاتها، وخصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير الخدمات وغيرها.

الخاتمة:

لقد تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني بوصفه مدخلاً لدراسة النظم السياسية وتحليلها منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وارتبط هذا التوجه بالتطورات السياسية التي عصفت بالنظم الشمولية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، وتنامي دور الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية والنقابات المهنية والعمالية في أغلب دول العالم، ولقد شهد مفهوم المجتمع المدني بكل دلالاته السياسية والاجتماعية والثقافية صعوداً ملحوظاً، سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى النخب الفكرية والسياسية في العديد من المجتمعات العربية، بحيث أصبح تطور المجتمعات والدول مرتبطا بمقياس حيوية المجتمع المدني وفعاليته وقدرته على المساهمة في التحول الديمقراطي الذي شهدته العديد من دول العالم.

(51) أمجد خليل الجباس: «البرلمان والجمعيات الأهلية: دراسة حالة لمشروعي قانوني الجمعيات الأهلية المصرية رقم 153 لسنة 1999 و84 لسنة 2002»، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005)، ص35.
(52) الحبيب الجنحاني: «المجتمع المدني وأبعاده الفكرية»، (دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003)، ص 70، 72.

إن دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي يتطلب وجود المؤسسات الحديثة في النظام السياسي، ذلك أن مستوى المؤسسية في المجتمع معيار أساسي للديمقراطية ومؤشر من مؤشرات التحول الديمقراطي.

ومن هنا يمكن القول: إن المؤسسات ترتبط عضوياً بالتطور الديمقراطي، وغيابها يعوق الوصول لديمقراطية حقيقية.

ولقد اهتمت العديد من الأدبيات والدراسات الغربية ببيان أثر المؤسسات المدنية على التنمية السياسية والتحول الديمقراطي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ذات الدلالة أهمها:[53]

1. تفترض عمليات التحديث والتنمية السياسية والتقدم الديمقراطي بناء مؤسسات قوية في المجتمعات النامية.
2. لا توجد إستراتيجية محددة لبناء المؤسسات، إذ تنبع المؤسسات من واقع المجتمع وتعمل وفق القيم السائدة فيه، وبهذا تستطيع المؤسسة أن تتعرف على مطالب المجتمع وأن تتخذ القرارات الكفيلة بالاستجابة لها.
3. إن بناء المؤسسات يفرض على القيادة السياسية إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة في الحياة العامة.
4. خلاصة القول: إن عمليات التحول الديمقراطي تتطلب بناء مؤسسات سياسية تحقق شروط الفاعلية والتأثير، أو ما يعرف بمعايير المؤسسية كي تتمكن من أداء دورها في بناء وتأسيس نظام سياسي ديمقراطي.

قائمة المراجع:

أولاً/ الكتب:

1- إبراهيم مصطفى وآخرون: «المعجم الوسيط»، (القاهرة، مطبعة مصر، 1960).

2- إكرام بدر الدين: «اتجاهات التحول الديمقراطي في آسيا»، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2002).

3- أماني قنديل: «سلسلة كتيبات بناء القدرات»، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2009).

4- أماني قنديل: «أي دور يلعبه المجتمع المدني؟ قراءة نقدية للواقع والأدبيات»، (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2011).

5- أمجد خليل الجباس: «البرلمان والجمعيات الأهلية: دراسة حالة لمشروعي قانوني الجمعيات الأهلية المصرية رقم 153 لسنة 1999 و84 لسنة 2002»، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005).

6- إيمان حسن: «المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي»، (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، الطبعة الثانية، 2017).

7- أيمن السيد عبد الوهاب: «المجتمع المدني العربي: السمات العامة وإشكاليات الفاعلية»، (الإسكندرية، مؤتمر الإصلاح، 2004).

8- أيمن السيد عبد الوهاب: «المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي»، (القاهرة: مركز الأهرام

(53) مصطفى الخشاب: «دراسة المجتمع»، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1987)، ص188.

للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012).

9- الحبيب الجنحاني: «المجتمع المدني وأبعاده الفكرية»، (دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003).

10- حليم بركات: «المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأصول والعلاقات» (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2009).

11- سيد فراج: «منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان في مصر»، (مصر: الجمعيات الأهلية في محافظة الإسماعيلية، 2010).

12- سيد الهواري: التنظيم: الهياكل والسلوكيات والنظم»، (القاهرة، مكتبة عين شمس، ط4، 1988).

13- عبد الحليم رضا عبد العال: «المجتمع المدني: الدولة والمجتمع»، كلية الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثامن عشر (القاهرة، جامعة حلوان، 2005).

14- على الصاوي: النظم الانتخابية في الدول العربية نظرة مقارنة، مؤتمر النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم العربي، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002).

15- على عبود؛ حيدر ناظم محمد: «مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني: دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي»، (القاهرة، دار المنهل، 2011).

16- على الدين هلال وآخرون: «الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، (بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).

17- محمد زاهي المغيربي: «بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي»، (ليبيا، بنغازي: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2005).

محمد 18- سيد عبد الحميد خليل: «فاعلية مؤسسات المجتمع المدني (2011- 2016م)»، (القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، 2017).

19- مصطفى الخشاب: «دراسة المجتمع»، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1987).

20- نبيل عبد الفتاح: «القضاء والسلطة التنفيذية والسعي للاستقلال»، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، 2006).

ثانيا/ الدوريات:

21- أماني قنديل: «المجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، (لقاهرة مج3، ع9، 2003).

22- أماني قنديل: «دور المنظمات غير الحكومية في التنمية»، (البيان، 1999/6/10).

23- حسنين توفيق: «الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية»، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت، عدد23، 2003).

24- حمدي عبد الرحمن: «ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل»، مجلة السياسة الدولية، (عدد113، يونيو 1992).

25- صلاح سالم زرنوقه: «أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث»، مجلة السياسة الدولية، (عدد 122، أكتوبر1995).

26- على الدين هلال: «حول مفهوم التحول الديمقراطي، مجلة النهضة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد7، عدد2، أبريل 2006).

27- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: «السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر الدولة»، سلسلة دراسات عالمية، (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الإستراتيجية، عدد 34، 2001).

28- نجوى إبراهيم محمود: «الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني» مجلة الديمقراطية، (القاهرة، عدد4، أكتوبر2001).

29- نوار ثابت: «الفضاء العام عند يورجن هابرمس: البحث في المفهوم التحولات التاريخية»، مجلة جامعة النجاح الوطنية قسم العلوم الإنسانية، (فلسطين، مجلد 33، عدد 3، آذار/مارس2019).

30- هالة مصطفى: «تجديد الأحزاب بين عودة الروح وعودة الوعي» مجلة الديمقراطية، (القاهرة، عدد 17 يناير 2007).

ثالثا/ الرسائل العلمية:

31- بلقيس أحمد منصور: «الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن (1991- 2001)»، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003).

32- رنا مصطفي أبو عمرة: «فاعلية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ظاهرة الدولة الفاشلة في الفترة (2005- 2008)»، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010).

33- علي سعيد المري: «التحول الديمقراطي في دولة قطر (1995- 2004)»، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006).

34- محمد عز العرب محمد منيب: (2008)، «النخبة السياسية والتحول الديمقراطي في البحرين (1992- 2002م)»، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008).

35- هالة جمال ثابت: «ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا»، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002).